نتائج التفسيرات الأقتصادية للبطالة
مـــع اشارة لـواقع البطالـة العربية

اعداد
الدكتور : مهدي صالح دواي
جامعة ديالى / كلية الهندسة

المقدمة :

تعد البطالة من المشاكل الأقتصادية الكبرى التي تجابه دول العالم بعد انتقالها من الأقتصاد التقليدي الى الأقتصاد الصناعي ، ومنذ البداية تلازمت الجهود النظرية في تفسير البطالة مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية ، بل ان محور الجدل الفكري لنظريات آدم سميث وماركس وكينز كان يقوم على مسائل التشغيل والبطالة ووضع الحلول الملائمة لها ، ومع تطور واتساع نطاق علم الاقتصاد تطورت معه مفاهيم البطالة وانواعها ، مما جعل من هذه المشكلة تحدياً متجدداً للفكر الاقتصادي .

والبحث بأطاره العام يحاول ان يرصد مشكلة البطالة من خلال التفسيرات الاقتصادية لها .

فرضية البحث :

أن البطالة كمشكلة اقتصادية ـ اجتماعية تتسم بالتطور والتنوع والتعدد وفقاً لتطور منظومات عمل الانظمة الاقتصادية ، مما يستوجب حلولاً خاصة تراعي المتغيرات الداخلية والخارجية لكل بلد .

هدف البحث :

١ـ تحديد القراءات الفكرية لنتائج البطالة بأطارها التأريخي .
٢ـ تحديد الرؤى المعاصرة لهذه المشكلة ومن ثم ايجاد الحلول الملائمة لها .

هيكلية البحث :

تم اعتماد الطريقة الوصفية التحليلية لتناول مشكلة البطالة من خلال ست نقاط رئيسية أبتدات بمفهوم البطالة وانواعها في حين تناولت النقاط الاخرى تغيرات عامة للبطالة وفقاً للرؤى الكلاسيكية والكينزية والدورية والتكنولوجية للبطالة مع اشارة توصيفية لواقع البطالة في الدول العربية ومحاولة استشراق مستقبلها في ظل المعطيات السكانية للدول العربية . وأختتم البحث بنتائج عامة أخذت بالاعتبار ما آلت اليه مشكلة البطالة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة .

(١)

أولاً : الأطار المفاهيمي للبطالة

تعد البطالة (Unemployment) من المظاهر الأكثر مساساً بالسياسات الأقتصادية الكلية لبلدان العالم في سعيها لتحقيق التوازنات الأقتصادية ، وتحقيق مستويات الرفاه العالية ، فهي من المؤشرات المعبرة عن سلوك النشاط الأقتصادي داخل البلد وعلاقته مع العالم الخارجي . والبطالة ظاهرة أقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع أزدهار الصناعة ، اذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية ، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) فان ((العاطل عن العمل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى)) (١) ، ويمكن تعزيز مفهوم البطالة وفقاً للتقسيمات الآتية :-

أ ـ البطالة الأحتكاكية (Frictional Unemployment)

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، ومما يعزز من ظهورها النقص في المعلومات المتوفرة عن الوظائف (٢) . وتتميز البطالة الأحتكاكية عن غيرها بتوافر ثلاث شروط ، الأول ، وجود وظائف كافية الى حد ما للعاطلين عن العمل حين الطلب عليها ، الثاني ، ان تتوافر لدى العاطلين المهارات المطلوبة للوظائف المتوفرة ، الثالث ، ان تكون فترة البحث عن الوظيفة قصيرة نسبياً (٣)

ب ـ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

وتعني عدم التكافؤ بين ماهو معروض وماهو مطلوب من الايدي العاملة ، ويحدث ذلك نتيجة عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه (٤) .

وعلى مستوى الأقتصاد المعولم تشهد البلدان الصناعية اليوم هذا النوع من البطالة ، الناشيء عن انتقال بعض الصناعات التحويلية الى الدول النامية بحثاً عن امتيازات الطاقة والاعفاءات الضريبية والمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ، مما شكل ذلك فقدان لفرص العمل داخل الدول الصناعية .

ج ـ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

وتحدث حين يكون الطلب الكلي على العمالة منخفضاً ، فحين يهبط الأنفاق الكلي والمخرجات ، ترتفع البطالة عملياً في كل مكان ، ويصاحب هذا النوع من البطالة الدورات الأقتصادية (Business Cycles) (٥) التي تمر بها الدول الرأسمالية عبر تأريخ تطورها .

(٢)

وبهدف استكمال الرؤية المفاهيمية للبطالة يمكن التطرق الى تقسيمين آخرين لها :-

١. البطالة الأختيارية (Voluntary Unemployment)

وتعني الأختيار الأرادي في الأمتناع عن العمل ، وهنالك جملة أسباب تقود لذلك منها ، معدلات الاجور المطروحة في السوق ، البحث عن فرص عمل أفضل ، تفضيل الراحة ، وجود بطالة احتكاكية ، وجود تأمينات الرفاه الاجتماعي واشكال الدعم الحكومي الأخرى (٦) .

٢. البطالة الأجبارية (Involuntary Unemployment)

وتعني وجود عمال مؤهلين يرغبون في العمل وفق الأجر الدارج لكنهم لا يجدونه ، وتعد البطالة الأجبارية أختباراً حقيقياً لمنظومة العمل الرأسمالية ، نظراً لأن هذا النوع من البطالة يمس فلسفة توازن الأجور التلقائية ضمن الرؤية الكلاسيكية من جهة ، وللسياسة الأقتصادية الكلية التي تتبعها الحكومة ضمن الرؤية الكينزية من جهة أخرى .

من خلال طرح المفاهيم السابقة حول البطالة يمكننا التوصل الى مفهوم معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment) ففي كل أقتصاد هنالك دوماً قدراً من البطالة يسود في اي فترة من الفترات بسبب وجود نوعي البطالة الأحتكاكية والهيكلية ، الذي لا يمكن تجنبهما تماماً لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الأقتصادي .

وعليه يمكن القول ان معدل البطالة الطبيعي يساوي حاصل جمع البطالة الأحتكاكية والبطالة الهيكلية ، وقد جرى الاتفاق على أن وجود نسبة (٢ - ٣ %) من البطالة تعني تشغيلاً كاملاً ، في حين يرى الأقتصاديون المعاصرون أن النسبة ما بين (٥ - ٧ %) من البطالة تعد أمراً مقبولاً في ظل تسارع المتغيرات العلمية والأقتصادية والأنتاجية المعاصرة ، والتي تجعل من استجابة عنصر العمل اليها أقل من ذي قبل ، وان كان هذا التبرير جزءاً من فلسفة الدفاع عن الرأسمالية نظاماً وتطبيقاً .

ثانياً : التفسير الكلاسيكي للبطالة

في ظل الظروف الأقتصادية والعلمية والسياسية التي تلت الثورة الصناعية في أوربا ، تشكلت المبادىء الأساسية الثلاث لمذهب الحرية الأقتصادية والمتضمنة (٧) .

أ - السلوكية العقلانية والرشيدة للأفراد .

ب - السوق : المنظم الأساسي للفعالية الأقتصادية .

ج - في السوق : تتم عملية التبادل بين قيمة وأخرى (حيادية النقود) .

(٣)

وتبعاً لهذه المباديء ، سوف تكون السوق كفيلة بخلق التوازنات في أسعار السلع والخدمات وأسعار العمل (الأجور) وأسعار الفائدة ، فحدوث الأختلال ، هو مسألة وقتية سرعان ما تتلاشى بتقاطع منحني العرض والطلب على تلك المتغيرات وصولاً الى نقطة التوازن (Equilibrium point) .

من هنا فأن البطالة تعالج آلياً دون اي تدخل خارجي يعيق تلك المنظومة ، ويحدث ذلك في ظل اشتراطات تجريدية كانت الظروف التأريخية مهيئة لتحققها ، فعلى سبيل المثال يشير الجدول (١) الى مساحة الأراضي وعدد السكان التي أصبحت بحوزة الدول الأستعمارية للفترة من (١٨٧٦ ـ ١٩١٤) واذا ما علمنا ان تلك الحقائق وسابقاتها من تراكم أولي لرأس المال ابان الأستكشافات الجغرافية ، لتبين لنا حجم الفرص الأستثمارية والايدي العاملة الرخيصة والأسواق الخارجية المفتوحة ، مما تشكل دعماً كبيراً لنجاح آليات السوق التقليدية ، وعلى وجه التحديد سوق العمل (Labour Market) . اضافة الى غياب عناصر الضغط على الأجور المتمثلة بنقابات العمال والدور التدخلي للحكومة .

جدول (١)
مساحة وعدد سكان المستعمرات للفترة ١٨٧٦ ـ ١٩١٤

الدول الأستعمارية	نصيبها من المستعمرات في مناطق العالم المختلفة			
	في عام ١٨٧٦		في عام ١٩١٤	
	مليون كلم مربع	عدد سكان المستعمرات (بالمليون)	مليون كلم مربع	عدد سكان المستعمرات (بالمليون
بريطانيا	٢٢,٢	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥

المصدر : د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٥٤

(٤)

ووفقاً لما سبق يمكن الأستدلال على بعض النتائج التي تزامنت مع التحليل الكلاسيكي للبطالة :-

١ـ أسس التحليل الكلاسيكي لقضايا الأقتصاد عامة والبطالة بشكل خاص ، جدلاً فكرياً واسعاً لما تلاه من تحليلات ماركسية وكينزية وحدية ونقدية ونيو كلاسيكية مما يشكل ذلك اثراءً لعلم الأقتصاد كأحد أهم العلوم الأنسانية ذات العلاقة بالقضايا السياسية والأجتماعية المصيرية .
٢ـ اعتمد التحليل الكلاسيكي التبسيط في تفسير البطالة وعلاجها ، ففكرة الأجر المرن تنطوي على حالة مثالية ، كانت ظروف القرن التاسع عشر مواتية لتحققها ، مما يعطي لهذا التحليل جوانب الخصوصية المرتبطة بمقومات ذلك العصر .
٣ ـ كان لآلية معالجة البطالة الدور في تركز الأرباح لدى الطبقة البرجوازية الرائدة ففكرة (القانون الحديدي للأجور) كانت كفيلة بردع الطبقة العاملة عن اية مطالبات لرفع الأجور خارج نطاق آلية السوق .

ثالثاً : التفسير الكينزي للبطالة

تباين التحليل الكينزي عن الكلاسيكي فيما يخص دالة العمل (Labour Function) ، حيث يربط التحليل الكلاسيكي كمية العمل المعروضة بمعدل الأجر الحقيقي ، في حين يربط كينز العمل المعروض بمستوى الأجور النقدية .

ويتفرع عن هذا التباين نتائج هامة تخص السياسة الأقتصادية والنقدية الواجب اتباعها ، فبينما تنادي المدرسة الكلاسيكية بضرورة تخفيض الأجور النقدية للمحافظة على معدل نخفض من الأجور الحقيقية بهدف القضاء على البطالة ، يرى كينز ان السياسة الأقتصادية المطلوبة تتمثل بتنشيط الطلب الفعال عن طريق زيادة الأنفاق الاستهلاكي والأستثماري ، وزيادة مستويات الأجور والأسعار بهدف تنمية النشاط الأقتصادي والأقتراب من مرحلة التشغيل الكامل (٨) .

بتعبير آخر يفضل النموذج الكينزي المحافظة على مستوى مرتفع من الأجور النقدية ، على أساس أن تلك الزيادة لا تعني فقط زيادة في النفقات والمصروفات ، بل هي في حقيقتها تمثل دخولاً من شأنها أن تثير وتدفع الطلبين الأستهلاكي والأستثماري ، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم التشغيل ويمتص جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة المتعطلة .

لقد مثل التحليل الكينزي في المسائل الأقتصادية العامة ومسائل التشغيل والبطالة تحولاً هاماً في تأريخ الرأسمالية فكراً وتطبيقاً ، ويمكن بيان بعض النتائج المتعلقة بالرؤية الكينزية للبطالة على النحو الآتي :-

(٥)

أ ـ الأستجابة المتوازنة لمتطلبات تلك الفترة الزمنية ، فيما يخص الأهداف الأقتصادية والأجتماعية ، فقد حققت الرؤية الكينزية أمرين ،
الأول : أقتصادي ـ فلسفي يتعلق بدور ارتفاع الأجور النقدية في رفع مستويات الطلب الفعال ومعالجة البطالة .
والثاني : سياسي ـ أجتماعي يتعلق بالحماية الأجتماعية والتعاطي مع مطاليب نقابات العمال وانتقادات الرأسمالية .

ب ـ مثلت النظرية الكينزية في معالجة قضايا التشغيل والبطالة أساساً نظرياً لانتقال التحليل من الأطار الجزئي (Micro) الى الأطار الكلي (Macro) ، وما تبع ذلك من أضافة متغيرات داخلية وخارجية ساهمت في وضع العديد من الحلول لمشاكل البطالة والتشغيل .

ج ـ ساهم النجاح الذي حققه الكينزيون في معالجة البطالة عن طريق التوسع بالسياستين المالية والنقدية للدولة، الى أن تتبنى ذلك العديد من دول العالم المتقدم والنامي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الا أن هذه الآلية في معالجة البطالة ، قد تركت آثاراً سلبية قادت في النهاية الى نتائج عكسية وتحديداً في الدول النامية ، فقد ساهمت سياسات التمويل بعجز الميزانية أو الأصدار النقدي الداخلي أو الأقتراض الخارجي الى وقوع تلك الدول في مشاكل المديونية والتبعية لرأس المال الأجنبي وتشوه الأستثمارات مما أثر سلبياً على فرص التشغيل .

رابعاً : التفسير الدوري للبطالة

لا يعد هذا التفسير مستقلاً عن التفسيرات السابقة للبطالة ، وانما يمثل النظر من زاوية أخرى لموضوع البطالة وعلاقته بالأزمات الدورية للرأسمالية ، وان الغاية من هذا الطرح ، لتبيان ان مشكلة البطالة تنشأ وتتعايش وتنتقل من داخل النظام الرأسمالي ضمن مسيرة تطوره التأريخية .

فالدورة الأقتصادية ، أو ما تسمى بدورة الأعمال هي ((تأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة ، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين الى عشر سنوات ، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الأقتصاد أو انكماشها)) (٩) .

واذا ما اعتبرنا ان الدورة الأقتصادية سمة لصيقة بتطور النظام الرأسمالي ، فأن البطالة أحد نتائج تلك السمة ، وهذا الأمر يستدعي البحث في الأسباب والنتائج والحلول التي تعالج تلك العلاقة السببية .

فالدورات الأقتصادية بدءاً من العام ١٨٠٠ وحتى ١٩٢٩ قد أتسمت بالتبسيط في الأسباب والمعالجة ، بعد ارجاع حالات الأنتعاش والركود الى آليات السوق المعروفة . بينما عجزت تلك الآليات عن معالجة أزمة الكساد الكبرى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ وما تلاها ، فكانت حلول كينز التدخلية كفيلة بأعادة التشغيل والتوازن وفقاً لمعطيات تلك الفترة الزمنية ، في حين كانت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات ذات طابع كينزي تبنت الدولة من خلاله سياسات اقتصادية كلية اعادت الأنتعاش للأقتصادات الرأسمالية ، ورافق ذلك ما حققته الثورة العلمية والتكنولوجية من مساهمات عززت القدرات الأنتاجية وبالتالي رفع مستويات التشغيل في البلدان الصناعية .

الا أن الأمر كان أكثر تعقيداً منذ مطلع العقد السبعيني فلقد تشابكت عدة أزمات ، كأزمة النظام النقدي الدولي وأزمة الطاقة وأزمة المديونية الخارجية وأزمة الغذاء وأزمة البيئة ، كلها أدت بالنتيجة الى حدوث أزمات هيكلية من صورها بطالة هيكلية ، عجز هيكلي في الموازنات العامة وميل الى التضخم الركودي .

اذاً أصبح هنالك تداخل ما بين الأزمات الدورية والأزمات الهيكلية وأغرب مظاهر هذا التداخل نشوء ما يعرف بالكساد التضخمي (Stagflation) ، فتعايش هذين النقيضين معاً يعطي لنا مدلولاً عن عمق الأزمة ودخول الرأسمالية مرحلة جديدة من التطور في العمق ، وهي رأسمالية قائمة على الأحتكارات الدولية والمشروعات المتخطية للقوميات فنحن أمام أزمة تنظير امام اشكاليات البطالة والتشغيل بعد أن أخذت مظاهر الأزمات الأقتصادية درجة عالية من التعقيد ، ولعل في دوافع الأقتصاد المعولم (Global Economy) وصعود الفكرالأقتصادي التحرري مرة أخرى ما يؤسس لحلول رأسمالية أكثر تدويلاً في عصر الأقتصاد الرمزي (Economy Index figurative) ومرحلة ما بعد الصناعة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والأتصالات (Technology of information and communication)

خامساً : التفسير التكنولوجي للبطالة

ترجع بواكير التفسير التكنولوجي للبطالة الى جهود الأقتصادي شومبيتر (Joseph A. Schumpeter) (1883- 1950) ، عندما أشار في كتابه المشهور الدورات الأقتصادية (١٩٣٩) ، الى ما جاء به الأقتصادي الروسي نيقولاي كوندراتيف (N. Kondratieff) في دراسته عن الموجات الأقتصادية طويلة الأجل ، حيث أشار كوندراتيف الى أن النشاط الأقتصادي في النظام الرأسمالي يشهد موجات ارتفاعية وأخرى أنخفاضية تتراوح مدتها ما بين ٥٠ و ٦٠ عاماً .

(٧)

وقد حدد كوندراتيف هذه الموجات الكبرى طويلة الأجل فيما بين نهاية القرن الثامن عشر وحتى كتابة دراسته في العشرينات من القرن الماضي .

وقد أختلف الأقتصاديون في تفسير هذا النوع من الدورات الى أن جاء تفسير شومبيتر لها ، والذي بين أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية ، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للأزدهار ، وتعرض صناعات وقطاعات أخرى للأنهيار وعلى النحو الذي يعيد تشكيل بنيان الأنتاج القومي .

وقد لاحظ أنه بالنسبة لدورة كوندراتيف الأولى حدثت الثورة الصناعية الأولى وما جاء في ركابها من مخترعات وابتكارات في مجال عدد من الصناعات المهمة ، أما الدورة الثانية طويلة الأجل ، فقد ارتبطت بظهور السكك الحديدية وأنتشارها في كثير من دول العالم خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٧٠ ، فيما أرتبطت الدورة الثالثة بظهور صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والراديو في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الاولى (أنتهت هذه الموجه - تقريباً - عند مشارف الخمسينات من القرن العشرين ، لتبدأ من جديد - كما يرى فريمان Freeman - دورة جديدة) (١٠) .

وقد كان محور التغير ينصب على المناخ الذي خلقته المبتكرات الجديدة ، اذ سيضطر المنتجون القدامى الى تغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها وكذلك أسعارها قد انخفض ، وقد تضطر المشروعات القديمة الى الأغلاق والافلاس ، فتحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بها .

ووفقاً لهذا التفسير أصبحت البطالة هيكلية وليست دورية ، أضافة الى ضعف العلاقة بين البطالة والسوق فقد كان عدد العمال العاطلين يتزايد في فترات الركود ويتناقص مع الأنتعاش ، أما الآن فأن طرد الأيدي العاملة لا يجري في ظل الركود فقط ، كذلك لا تؤدي فترة الأنتعاش الى أنخفاض ملحوظ في حجم البطالة (١١) .

ان النظرة الشاملة لمضمون وآليات وآثار التطور التكنولوجي المعاصر تعزز من مستويات الأنجازات البشرية المتمثلة بأختصار أزمنة العمل ورفع أنتاجية عناصر الأنتاج مما يؤدي الى حل جزء كبير من اشكاليات الندرة القائمة على محدودية الموارد ولا محدودية الحاجات . الا أن أوجه النقد تنصب على مجمل السياسات والشروط والوصفات التي تضعها الدول المتقدمة (ذات السبق التكنولوجي) أمام الدول النامية .

فمنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تقدمت موضوعات الليبرالية الأقتصادية (Economic Liberalism) وخصخصة مشروعات الرأسمالية الدولية (Priratization) من خلال وجود التكتلات الرأسمالية وأنشطة منظمة التجارة الدولية (WTO) .

(٨)

فالشيء الشديد الأرتباط بين هذه التكتلات الأقتصادية هو أتجاهها نحو حرية التجارة الدولية ، وهو فتح الباب كاملاً لانتقال المستويات الثلاث المتمثلة في أسواق السلع ورأس المال والعمل . في حين يعكس الواقع الميداني أننا ازاء آلية في التجارة الدولية تكون فيها سوق للسلع وسوق لرأس المال بدون أن تكون هذه الآلية سوقاً للعمل الحر ، اي أننا ازاء سوق مبتور في حالة قطع (١٢) .

وهذه الأشكالية ستقود حتماً الى فوضى في أسواق عمل الدول النامية تتمثل بأهم سماتها بالهجرة الدولية للكفاءات والبطالة الهيكلية التي تحدث بسبب الأصلاح والخصخصة المقدمة من قبل المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية .

ومع الأقرار بهذا التحدي ، الا أن الفرص مواتية امام البلدان النامية للتعامل مع المتغيرات الدولية خلال انتهاج سياسات داخلية تركز على تنمية العمل المهاري القادر على التنافس دولياً ، ولعل في تجارب دول جنوب شرق آسيا والهند والبرازيل ما يعطي أمثلة لتدويل عنصر العمل التنافسي في ظل اشتداد وتيرة التنافس الدولي القائم على شروط الجودة النوعية .

سادساً : البطالة في الوطن العربي

قبل التطرق لمشكلة البطالة في الوطن العربي لا بد من التمييز بينها وبين البطالة في الدول المتقدمة على النحو الآتي :-

أ ـ تعد البطالة في الدول العربية أحد موروثات التخلف والأحتلال والتبعية ، في حين تعبر البطالة في الدول المتقدمة عن أحد اشكاليات قانون التطور الرأسمالي .

ب ـ تعتمد البلدان الصناعية نظم حماية اجتماعية في أسوأ حالات البطالة التي تمر بها ، في حين أن البطالة في الدول النامية (ومنها العربية) تعني حالات الضياع والحرمان والبؤس .

ج ـ وفقاً لقانون التطور الرأسمالي فأنه من المتعذر القضاء على البطالة بشكل نهائي في الدول المتقدمة ، بينما يصبح من الممكن على البلدان النامية (ومنها العربية) أن تعالج مسببات التخلف وأنتهاج بدائل نمو وتنمية تكون مجالاً رحباً لاستيعاب الأيدي العاملة . ويمكن بهذا الخصوص الأقتداء بتجارب بعض دول آسيا وأمريكيا الجنوبية .

ويعبر الشكل الآتي عن واقع وخصائص البطالة العربية وفقاً للمنظور التأريخي لتطور الأقتصادات العربية .

الحالة التاريخية لواقع البطالة في الدول العربية

١ـ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية

- الأقتصادات تقليدية ـ مطلع السبعينات تبعية متخلفة
- عدم وضوح المؤشرات الاقتصادية ومنها حالة البطالة

٢ـ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى مطلع السبعينات

- الأقتصادات تقليدية مع تعايش صناعات ناشئة
- ظهور أشكال من البطالة المقنعة والموسمية .

٣ـ مطلع السبعينات الى مطلع الثمانينات

- الأقتصادات تعتمد على الصناعات الأستخراجية والخدمية مع نمو ملاحظ في الأنشطة الصناعية والزراعية .
- ظهور الدول التنموية .
- انحسار قياسي في معدلات البطالة .

٤ـ مطلع العقد الثمانيني حتى منتصف العقد التسعيني

- انخفاض العوائد النفطية
- نزاعات وحروب
- انعكاس الأزمات الدولية
- أثر سياسات التكييف
- ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة في الدول العربية غير النفطية

٥ـ نهاية العقد التسعيني ـ مطلع القرن الحالي

- آثار الاقتصاد والمعولم
- آثار تكنولوجية المعلومات والاتصالات
- أنواع من البطالة الهيكلية في الدول العربية النفطية وغير النفطية

المصدر : الباحث

(١٠)

ان البحث في رؤية مستقبلية لمشكلة البطالة في الدول العربية يتطلب الالمام بالواقع السكاني العربي ، فالمؤشرات السكانية تشير الى أن معدل النمو السكاني يتراوح ما بين (٢,٢ - ٣ %) وبالتالي فهو الأعلى عالمياً (بأستثناء جنوب الصحراء بأفريقيا) ، وعليه من المتوقع أن يصبح اجمالي السكان في الدول العربية (٣٩٠) مليون نسمة عام (٢٠١٥) مع وجود تباين واضح فيما بين الدول العربية (١٣) .

ومن المتوقع أن يؤدي الهيكل العمري الذي تغلب عليه فئة الشباب الى ضغوط كبيرة على اسواق العمل العربية ،اذ تقدر نسبة الفئة العمرية دون ١٥ سنة بنحو (٣٦,٨ %) من اجمالي السكان ، مقارنة بنسبة (٣١,٦ %) في الدول النامية و (٢٨,٩ %) في العالم (١٤) .

اضافة الى ذلك فأن دليل التكافؤ بين الجنسين يشير الى فجوة كبيرة في معدل مشاركة الذكور والأناث في القوى العاملة العربية ، حيث تعمل (٤,٢) امرأة مقابل كل عشرة رجال مقارنة بـ (٦,٧) امرأة مقابل عشرة رجال في الدول النامية و (٧,٢) أمرأة مقابل عشرة رجال في الدول المتقدمة . (١٥) ، وتلك الحقائق جعلت من معدلات الاعالة في المنطقة العربية الاعلى عالمياً .

والجدول (٢) يستكمل بعضاً من مؤشرات القوى العاملة العربية الاخرى ، فالعمود الاولي يبين نسبة مساهمة القوى العاملة العربية من حجم السكان الكلي (٣٥,١%) والتي عبر عنها العمود الثاني من خلال معدل النمو السنوي لتلك القوة والبالغ (٣,٢) مع تفاوت تلك النسبة بين الدول العربية .

في حين بين العمود الثالث حصة النساء من مجموع القوى العاملة العربية وهي نسبة تتدنى في بعض الدول العربية (بسبب فجوة النوع) ، وعليه تظهر البطالة الأختيارية مرتفعة في تلك الدول ، ويشير العمود المتعلق بمعدل البطالة عن ارتفاع نسبتها الى (١٤,٨%) من حجم السكان ، اذ تصل في بعض الدول العربية الى ربع اجمالي السكان . اما الأعمدة الأخيرة من الجدول (٢) فتشير الى توزيع القوى العاملة العربية فيما بين القطاعات الرئيسية ، حيث استوعب قطاع الخدمات النسبة الكبرى على حساب تدني الاسهامات في قطاعي الصناعة والزراعة .

جدول ٢
مؤشرات العمالة في الدول العربية
للأعوام (١٩٩٥ – ٢٠٠٧)

	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	القوى العاملة معدل النمو السنوي	حصة النساء من مجموع القوى العاملة	معدل البطالة	النسبة المئويةللقوى العاملة حسب القطاعات		
					الزراعة	الصناعة	الخدمات
	١٩٩٥	٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤
مجموع الدول العربية	٣٥.١	٣.٢	٣١.١	١٤.٨	٢٨.٩	١٦.٩	٥٤.٢
الأردن	٢٨.٣	٥.٥	٢٦.١	١٣	١٠.١	٧.٤	٨٢.٥
الإمارات	٥٥.٢	٩.٨	١٥.٤	٢.٣٠	٤	١٥.٢	٨٠.٨
البحرين	٤٥.٤	٣.١	٢٣.٣	٣.٤٠	٠.٩	٢٥.١	٧٤
تونس	٣٧.٢	٢.٦	٣٣	١٤.٢٠	٢٣.١	٢٧.٥	٤٩.٤
الجزائر	٣٠.٣	٣.٥	٣٠.٧	١٥.٣٠	٢٣.٣	١٨.٤	٥٨.٣
جيبوتي	٤٩.١	٢.٥	٤٥.٦	٥٠	٧٧	٦.٤	١٦.٦
السعودية	٣٤.٩	٣.٤	٢١	٦	٧.٤	٤.٩	٨٤.٧
السودان	٣٩.٧	٢.٨	٣٠.٥	١٨.٥٠	٥٧.٤	٨.١	٣٤.٥
سوريا	٣٠.٨	٤.١	٢٨.٢	٨	٢٦.٢	٢٤.٤	٤٩.٤
الصومال	٣٤.٩	٣.٥	٤٣.٤	٢٥	/	/	/
العراق	٢٦	٣.٦	٢١.٢	٢٩.٥٠	٨.٣	٢٠.٣	٧١.٤
عمان	٣٦.٢	٣.٨	٢١	٧.٥٠	٣٣.٥	٨.١	٥٨.٤
قطر	٥٩.٣	١.٨	١٨.٤	٢	١.٢	١١.٣	٨٧.٥
الكويت	٤٧.٥	٨.٥	٢٤.٤	١.٦٧	١.٧	٦.٣	٩٢
لبنان	٣٠.٢	٣.٣	٣٠.٤	٨.٢٠	٢.٩	٢٩.٩	٦٧.٢
ليبيا	٣١.٤	٣.٣	٢٥.١	١٠	٤.٦	١٩.٤	٧٦
مصر	٣٧.٩	٢.٩	٣١.٧	١٠.٧٠	٣٠.٨	٢١.٥	٤٧.٧
المغرب	٣٩.٤	٢.٥	٣٥.٣	١٥.٧	٣٣.١	١٩.٧	٤٧.٢
موريتانيا	٤٥.٥	٢.٨	٤٣.٧	٢٢	٥١.٩	٤.٩	٤٣.٢
اليمن	٢٩	٣.٩	٢٩	١٦.٣٠	٤٦.٤	٨.٢	٤٥.٤

المصادر : ١ . الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد متفرقة)
٢ . البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، قاعدة المعلومات ، شباط ، ٢٠٠٦
٣ . الاسكوا ، مجموعة الإحصاءات و المؤشرات الاجتماعية ، عدد ٥ ، ٢٠٠٢

من خلال الربط مابين المؤشرات السكانية وقضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية يمكن تبيان ما يأتي :-

١ ـ يغلب على الوضع السكاني العربي ظاهرة زخم السكان (Population Momentum) بسبب غلبة فئة الشباب على الهيكل العمودي ، وتعد هذه الظاهرة الاعلى بين مناطق العالم ، مما يجعل الفرص قائمة امام الاسواق العربية والدولية لاستيعاب تلك الفئة ، بعد الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الهيكلية التي طرأت على اسواق العمل المعاصرة .

٢ ـ تبقى المداخل الاقتصادية العربية الحل الامثل لاستيعاب الايدي العاملة العاطلة ، امام شدة التباين في نسبها عربياً ، وهذا الاتجاه اصبح حتمياً في ظل الاقتصاد المعولم وتنامي نزعة اقتصاديات التكامل والتوحد .

٣ ـ الاهتمام الداخلي بتطور رأس المال البشري لرفع درجة استجابته للمتغيرات الهيكلية التي تحدث في مجالات الانتاج والعمل .

٤ ـ تعد دقة الاحصاءات والابحاث الخاصة بمشكلة البطالة أساساً لوضع الحلول الصحيحة لها ، وتعاني الدول العربية من نقص كبير في هذا المجال ، مما يحتم وضع منظومات عمل مؤسسته خاصة تعنى بهذه المشكلة بكافة جوانبها لتقديم المشورة والحلول والخطط المستقبلية .

سابعاً : النتائج

١ ـ تعكس تفسيرات البطالة في مسارها التأريخي سمتي التجدد والمحافظة على أسس الرأسمالية الفكرية والتطبيقية .

٢ ـ وفقاً لتفسيرات البطالة فأن هنالك خصوصية في تحديد الاسباب والحلول في حين ان المشكلة ذات ابعاد اكثر شمولاً مما يبقي تلك التفسيرات والحلول عصية التطبيق (في اغلب الاحيان) على المجتمات غير الرأسمالية .

٣ ـ ساهمت الجهود الفكرية حول البطالة في اغناء الجدل الفكري حول هذه الظاهرة ، مما اتبع ذلك اشتقاق العديد من النظريات والمدارس الفكرية على المستوى الدولي .

٤ ـ ان مناداة الرأسمالية المعولمة بالحرية الاقتصادية في ذات الوقت توضع العراقيل اما حركة عنصر العمل دولياً ، يمثل تقاطعاً بين الهدف والوسيلة وبما يعزز من تفاقم مشكلة البطالة دولياً .

٥ ـ كان الصعود الاقتصادي الرمزي القائم على انشطة المضاربة الدولية (اعمال غير انتاجية) دوراً في اختزال فرص العمل لتركيز الربح القائم على المضاربة خارج حدود المصنع .

٦ ـ ان مرحلة ما بعد الصناعة التي اوجدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تساهم في اعادة هيكلية اسواق العمل على المستويين القومي والدولي مما يحدث فوضى التوظيف وبروز البطالة الهيكلية وخصوصاً في الأمد القصير .

٧ ـ تنم مشكلة البطالة العربية عن أزمة ادارة وتنظيم اكثر من كونها أزمة نمو مما يجعل الفرص قائمة لعلاجها بعد تلبية الاستحقاقات التنموية على المستويين المحلي والعربي .
٨ ـ تأسيساً لما ورد من تحليلات تخص تفسيرات البطالة ونتائجها الاقتصادية العامة ، ينبغي القول ان أياً من تلك النماذج هو وليد خصوصية المرحلة التي نشأ منها وما تضمنته من فلسفة اقتصادية تملي ادوات التحليل الخاصة بها وصولاً الى اهداف تلك الفلسفة .
وعليه يمكن الاهتداء عربياً الى ان نموذج توفيقي يعالج مشكلة البطالة بالاعتماد على :-
ـ قاعدة معلومات قطرية ـ عربية متكاملة حول قضايا البطالة .
ـ تحفيز دور الدولة التنموية في اعتماد سياسات اقتصادية كلية لتشجيع الاستثمار .
ـ التعايش الايجابي مع القطاع الخاص .
ـ تفعيل قنوات التكامل الأقتصادي العربية والأنفتاح التنافسي مع الاسواق العالمية بما يضمن استيعاب الأيدي العاملة العربية المتنامية .

هوامش و مصادر البحث

١ – للمزيد الاطلاع على مواقع منظمة العمل الدولية و منها : www.ar.wikipedia.org
٢ – د. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٢٦ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥ .
3 – Bradly R. Schiller , The Macro Economy today , McGraw – Hill Irwin , New York , 2004 , p. 123.
٤ – بول أ. ساملسون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٥٩٧ .
٥ – يقصد بالدورات الاقتصادية ، التقلبات في مجموع الناتج القومي و الدخل و العمالة التي تدوم عادة لفترة تمتد من سنتين الى عشر سنوات ، و تتصف بتوسعات و تقلصات واسعة و متزامنة في قطاعات اقتصادايا عديدة في الاقتصاد الكلي الحديث .
6 – John Black , Dictionary of Economic , Oxford Paperback , Oxford , new yourk , 1997 , p. 49 .
٧ - د. عامر لطفي ، مساهمة في شرح و توضيح النظريات الاقتصادية ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠ .
٨ – د. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، المكتبة الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٧٢٨ .
٩ - بول أ. ساملسون ، الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ..... ، ص ٥٨٥ .
١٠ – د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٦٠ .
١١ – للمزيد حول الموضوع انظر : رعد الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ٢٠٠١ .
١٢ – هبة احمد نصار ، الاتجاهات ، التحديات و السياسات الخاصة بانتقالات العمالـــــة ، الأمـــــــم المتحدة ، الاسكوا ، ٢٠٠٣ ، ص ٦ .
١٤ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠ .
١٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، المصدر السابق ، ص ٣١ .